الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مُجَارِيةً للمضارع في تحركة وسكونه ك ((طَاهِرِ القَلْبِ)) و ((ضَامِرِ البَطْنِ)) و ((مُسْتَقِيمِ الرَّأْى)) و ((مُعْتَدِلِ القامَة)) وَغَيْرَ مجُارَية له وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثى ك ((حَسَن)) و ((جَمِيل)) و ((ضَخْم)) و ((مَلآن)) ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلا مجُارَياً له .

الرابع أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها بخلاف منصوبة ومن ثَمَّ صَحَّ النصبُ في نحو (زَيْداً)) أنَا ضَارِبُه)) وامتنع في نحو ((زَيْدٌ أبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ)) .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيَّا أى : متصلا بضمير موصوفها إما لفظاً نحو ((زيد حَسَنٌ وَجْهُه)) وإما مَعْنًى نحو ((زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهُ)) أى : منه وقيل : إن ((أل)) خَلَفٌ عن المضاف إليه وقولُ ابن الناظم : ((إن جواز نحو ((زَيْدٌ بِكَ فَرِحٌ)) مُبْطِلٌ لعموم قوله إن المعمول لا يكون